

طالب باستجوابه في مخالفة قانون الاتصالات يوسف: على ميقاتي محاسبة صحناوي

طالب النائب غازي يوسف، باستجواب الحكومة بمجموعها، وعلى وجه الخصوص رئيسها نجيب ميقاتي ووزير الاتصالات نقولا صحناوي، حول إصدار تراخيص لشركات نقل المعلومات خلافاً لأحكام قانون الاتصالات. ولفت يوسف في الكتاب الذي وجهه لهذه الغاية الى رئيس مجلس النواب نبيه بري، الى أن الوزير صحناوي، يتجاوز إما عمداً أو عن جهل، حد السلطة الممنوحة له بموجب القوانين، خصوصاً القانون الذي يرعى الاتصالات في لبنان، بالإضافة الى تعديه على الصلاحية الممنوحة حصراً للهيئة المنظمة للقطاع. وقال إن تجاوز لحد السلطة وخلافاته مع الهيئة، تضر بقطاع الاتصالات وتحول دون تطوير هذا القطاع، ويدفع الشركات العالمية الى هجر السوق اللبنانية الى دول يسود فيها الأمان القانوني.

واستشهد النائب يوسف بمنع الوزير صحناوي نشر قراراتين للهيئة المنظمة للقطاع ٢٠١١/٣ و ٢٠١١/٤ في الجريدة الرسمية، بالإضافة الى مجموعة أخرى من القرارات خلافاً للقانون، جدد بموجبها التراخيص الممنوحة لشركات نقل المعلومات.

وطالب النائب يوسف من الرئيس ميقاتي، توضيحاً عن الاجراءات التي اتخذها أو تلك التي بصدد اتخاذها بعد أن ثبت أن الوزير صحناوي، تعمد مخالفة القوانين التي ترعى مهامه. وعن الاجراءات التي ينوي اتخاذها لوقف اعمال الوزير صحناوي، التي تشكل تعدياً على الصلاحيات التي منحها القانون حصراً للهيئة المنظمة للاتصالات، وكذلك بالنسبة للاجراءات التي ينوي اتباعها للرجوع عن التراخيص غير الشرعية، التي منحها الوزير صحناوي. وسأل يوسف عن الاجراءات التي قد يتخذها رئيس مجلس الوزراء، في حال ثبت توافر نية جرمية، تبرر قيام صحناوي بالأفعال التي يعاقب عليها القانون. (الكتاب مفصلاً ص ١٤)